

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
جامعة الملك سعود  
كلية التربية  
قسم الإدارة التربوية  
اقتصاديات المدرسة  
( ٥٠٤ إ د ت )

بحث بعنوان :

## المسؤولية الاجتماعية

إعداد الطالب  
عبدالمحسن بن سعد الحارثي

أستاذ المقرر  
الدكتور : محمد بن محمد الحربي

الفصل الدراسي الثاني  
١٤٣١ هـ

## قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	مفهوم التمويل	٤
٣	لمحة عامة عن التعليم في المملكة	٤
٤	مصادر تمويل التعليم	٥
٥	مصادر تمويل التعليم في بعض دول العالم	٧
٦	تحديات تمويل التعليم	٨
٧	مساهمة القطاع الأهلي في التعليم العام و العالي	٩
٨	العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم	١٠
٩	حجم الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية على التعليم	١١
١٠	اتجاهات الإنفاق على التعليم العالي	١٣
١١	معارضة تمويل التعليم	١٥
١٢	مؤشرات سوء استخدام الموارد المادية و البشرية في التعليم	٢٢
١٣	الإنفاق المختلط	٢٨
١٤	تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة	٢٩
١٥	المراجع	٣٣

## مقدمة :

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد و على اله و صحبة و سلم أما بعد  
فان تمويل التعليم و الإنفاق عليه يعد من أعقد المشكلات التي يواجهها وأكثرها إثارة للجدل خاصة في  
ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، إذ أن هناك جدلاً لا يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا  
الموضوع ، والإنفاق على التعليم له مبرراته إذ أنه الوسيلة الوحيدة لجعل التعليم أكثر تطوراً وأكثر إنتاجاً  
فهو السبيل لتقدم المجتمع وهو الأساس في التنمية الشاملة لأي أمة .

إن تمويل التعليم في الماضي، سواء في المجتمعات الإسلامية أو في المجتمعات الغربية كان يعود على الصدقات  
والأوقاف بمعناه الإسلامي أو غيره. و هذا مصدر من مصادر التمويل يمكن أن يكون مهماً في عصرنا الحالي .

ان موضوع تمويل التعليم جزءاً من موضوع أعم وأشمل ، هو موضوع نفقات التعليم وكلفته، وقد اتسع هذا  
الموضوع في هذا القرن وازدادت أهميته كثيراً بحيث أصبح بشكل دراسة قائمة بذاتها وبالإضافة إلى ما ذكر فإن  
توفير الأموال اللازمة للخطة التربوية يثير بصورة أولية موضوع البحث عن مختلف الموارد الممكنة التي تستطيع أن  
تمول تلك الخطة ، وتزودها بالمال اللازم ، ولا بد لكل خطة تربوية أن تبين بعد تقديرها لنفقات الخطة ، مصادر  
التمويل التي تستطيع أن تلجأ إليها لتوفير تلك النفقات من مصادر تعتمد على الميزانية المركزية للدولة، إلى مصادر  
تعتمد على السلطات المحلية ، إلى الضرائب الخاصة التي يمكن فرضها من أجل الأغراض التربوية خاصة ، إلى  
القروض .

## مفهوم التمويل :

يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية.

ويعرف (الدائم ، ١٩٧٩م) التمويل بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض .

و عرف حميد (١٩٨٣م) التمويل بأنه الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة.

ويعرف ( المسيلم، ٢٠٠٢م) الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى و ورش و قرطاسيه و غيرها ، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة ، مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة.

كما يعرف ( إسماعيل) الإنفاق على التعليم بأنه الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية. فإن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية ، أما في البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبياً يتعاظم دور القطاع الخاص إلا أن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم يظل مؤثراً في هذه البلدان وتختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى .

هو الأنفاق على التعليم لتوفير جميع مستلزمات العملية التعليمية للوصول لأهدافها المنشودة ، أما مصادر التمويل فهي كما جاء لدى ( رشدان ، ٢٠٠١ ) بيان السلطات والهيئات والوسائل التي تمد التعليم بالمال اللازم له .

### **لمحة عامة عن التعليم في المملكة :**

تشير الإحصائيات السنوية السعودية إلى تنامي أعداد الملتحقين بالتعليم تنامياً سريعاً فاق كل التوقعات التي رصدتها الخطط والتوقعات الرسمية، الأمر الذي ألقى مسئولية ضخمة على الدولة في تمويل هذا القطاع وسط تسارع عالمي في النمو المعرفي والعلمي وتطور أنظمة التعليم وأساليبه، مما جعل البحث عن مصادر أخرى للإنفاق على هذا القطاع تشغل بال المهتمين بالتنمية البشرية وتفرض دوراً أكثر أهمية وفاعلية على المجتمع بكافة قنواته للمساهمة في تمويل التعليم كأحد أهم روافد التنمية الشاملة في السعودية. (١١)

### **مصادر تمويل التعليم:**

تنوعت مصادر تمويل التعليم بين مصادر حكومية و مصادر غير حكومية فالمصادر الحكومية لتمويل التعليم تشمل الضرائب العامة والأقساط التي يدفعها الآباء للمدارس الخاصة و القروض و هي أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم إلا أنها لا تعار اهتماما كافيا أكثر الأحيان رغم تغير نظرة الناس إلى التربية والتعليم واعتبارها استثمارا مجزيا لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين ، لقد جرت العادة على تمويل نفقات التعليم من الواردات الثابتة للدولة ، أي الواردات المالية عن طريق الضرائب المختلفة. أما القروض فكانت توجه للمشاريع الإنتاجية، أي للاستثمارات القادرة على تقديم نتائج وعائدات تسدد القروض والعوائد المستحقة عليها ، وليست التربية من ضمنها على أي حال .

و من المصادر أيضا المشاركات المجتمعية و المساعدات الخارجية و القروض الداخلية و القروض الخارجية و المنح .

و وفقاً لما ذكره ( الحامد، ١٤٢٣) فإن بعض الجامعات اتبعت أساليب متعددة للتمويل منها :

١- تبني مفهوم الجامعة المنتجة حيث تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين ، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع كإنشاء معاهد البحوث التي تقدم دراسات علمية واستشارية لجهات داخل المملكة وخارجها ومن الأمثلة على ذلك نجاح جامعة الملك فهد بإجراء بحوث قيمتها الإجمالية حوالي ٢٥٥ مليون ريال ، وتمكنت الجامعات الأخرى بالرغم من قصر عمرها الزمني في هذا المجال من تقديم ما يربو على ٢٠٠ بحث لجهات حكومية وأهلية ، إضافة لأكثر من ٦٠ عقداً لاستشارات علمية يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وقد بلغ مجموع العقود أكثر من ٤٦ مليون ريال .

٢ . أنشأت وزارة التعليم العالي حديثاً صندوقاً باسم ( صندوق التعليم العالي ) يهدف الصندوق إلى تطوير التعليم العالي في الجامعات لأداء دورها الذي يتناسب مع متطلبات التنمية وتنويع مصادر التمويل وتطوير آلياته وزيادة الموارد الذاتية وترشيد المكافآت وتنظيمها ودعم وتمويل البرامج العلمية والأكاديمية في الجامعات و تودع فيه مكافآت الطلاب المقصرين في أدائهم الدراسي أو الطلاب الذين تجاوزوا المدة النظامية أو الذين لا يلتحقون بالجامعات خلال الفصل الصيفي ، ويتم استثمار إيرادات الصندوق في تمويل مرافق الجامعات .(موقع وزارة التعليم العالي).

٣. شرعت الدولة أنظمة تحيز للجامعات قبول الهبات والتبرعات والأوقاف والوصايا ص ١٦٢-١٦٣ و قد بدأت الجامعات الحكومية و الأهلية في استقبال هذه الهبات و التبرعات ووفقاً لتقرير صادر عن جامعة الملك سعود ٢٠١٠م ان الجامعة جمعت قرابة ثلاثة مليار ريال من أصحاب السمو الملكي الأمراء و رجال المال و الأعمال في المملكة كتبرعات لأوقاف الجامعة أو تمويل لكراسي البحث العلمي التي تجاوزت ١٠٠ كرسي بالجامعة كما نهجت جامعات الملك عبد العزيز و الملك فهد و أم القرى و حائل النهج نفسه لبناء أوقاف لتمويل مشاريعها البحثية .

## مصادر تمويل التعليم في بعض دول العالم :

في ظل تناقص الموارد وتمويل التعليم لابد من البحث عن مصادر أخرى للتمويل وكما ذكر ( فلييه، ١٤٢٤هـ) فإنه يأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب في كثير من الدول النامية ، فإنه في الدول الصناعية والمتقدمة يساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها .

في الدول المتقدمة يأتي التمويل من الصناعات الكبرى التي يعتمد تقدمها على التكنولوجيا المنتجة في أحضان الجامعات ، وهناك مجالس للصناعة والتعليم ( إنجلترا وفرنسا وألمانيا) ثم أن هناك كبار المتبرعين الذين يخصصون جزءا من ثرواتهم كوقف لإنشاء جامعات خاصة ومن أمثلة هؤلاء روكفلر ، وكانيجي ، وسكر بيس ، وكويلان، فورد، فولبرايت .. وغيرهم مما خلد أسماءهم وجعل الطلاب يتجهون إلى معاهدهم العلمية والبحثية للتأهيل والتدريب .

وتتنوع أوجه التمويل الخاص للجامعات ومؤسسات التعليم فمنها ما هو موجه لتطوير المرافق والمنشآت والمعامل وغيرها من المستلزمات .

إن أكبر دخل تحققه الجامعات يكون من البحوث والاستشارات، فعلى سبيل المثال ، فإن دخل جامعة هارفارد من رسوم الطلاب يمثل ٣١% من إجمالي الدخل أما الدخل من البحوث والاستشارات فهي ٢٥% وتحصل الجامعة من الأوقاف والهبات والمصادر الأخرى ما بمجملة ٤٤% من إجمالي ميزانية الجامعة .

أما في المنطقة العربية فلا زال حجم التمويل التقليدي " الحكومي " هو المسيطر تأتي بعده الرسوم الطلابية ، ففي الأردن مثلا تتوزع مصادر تمويل التعليم على النحو التالي :

أ - . المصادر الحكومية ٤٣,٣%

ب - . الرسوم الطلابية ٣٥,٩%

ت - . ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة ١٠,٩%

ث - . المنح والتبرعات والهبات ٩,٩%

وخلال العقد السابق ، وفي عدد من الدول العربية تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات ومعاهد للتعليم ، يتم تمويلها بالكامل من قبل القطاع الخاص أو بتمويل مشترك مع الحكومة .  
وفي النظام الفرنسي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي تمكنت الجامعات عام ١٩٩٤ م من زيادة مواردها من التمويل الخاص إلى نسبة ٤٤,٤٣% من مجمل ميزانيتها .  
وفي الصين تقلص التمويل من ٩٥,٥% عام ١٩٧٨م إلى ٨١,٨% عام ١٩٩٢ م وزادت الموارد المحصلة من ٤,١% عام ١٩٧٨ م إلى ١٨,٢% عام ١٩٩٢م كما زادت نسبة مساهمة الدخل من الرسوم الطلابية من ١,٨% عام ١٩٩٠ م إلى ٤,٦% عام ١٩٩٢م .

### تحديات تمويل التعليم :

يقول ( فليه ، ١٤٢٤هـ) أن هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتحديات والأزمات ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١- أن الدول وخاصة النامية قد وصلت إلى السقف في الأنفاق على التمويل ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة .
- ٢- أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم تزداد وتيرة نتيجة لعوامل سكانية وديمغرافية معروفة .

٣- أن مفهوم مسئولية المجتمع بكامله ( العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير .



٤- أن التوجه نحو التخصص سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي في النواحي التمويلية والوظيفية وتحويله إلى قطاع خاص الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي (ص ٣٨٨).

### **مساهمة القطاع الأهلي في التعليم العام و العالي :**

كانت مساهمة القطاع الأهلي في التعليم العام و العالي محدودة في الماضي، وذلك لعدم وجود لوائح وقواعد تتيح لهذا القطاع التوسع.

بعد إقرار اللوائح و الأنظمة افتتحت العديد من المدارس الأهلية للبنين و البنات و وفقا لآخر إحصائية صادرة عن وزارة التربية و التعليم وازداد عدد المدارس الأهلية كما تم فتح جامعات أو كليات جامعية أهلية إلى أن صدرت اللائحة التنظيمية للكليات غير الربحية في ١٤١٩ هـ والتي أتاحت الفرصة أمام المؤسسات الخيرية الدخول في مجال الكليات الجامعية الأهلية لمرحلة البكالوريوس، وفي ضوء هذه اللائحة ووفقا لإحصاءات وزارة التعليم العالي بلغ عدد الكليات الجامعية الأهلية في السعودية عام ١٤٣٠ هـ يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي (٧) جامعات و(٢٠) كلية أهلية موزعة على مناطق المملكة المختلفة وتقوم وزارة التعليم العالي بدفع رسوم المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي وفق ضوابط وآليات لتوزيعها بنسبة وتناسب، وبما يضمن توزيع المنح الدراسية بين الجامعات والكليات الأهلية بما يحقق الفرص العادلة، على ألا يزيد عدد المنح الدراسية عن (٣٠%) من إجمالي عدد الطلاب الجامعة أو الكلية في نهاية العام الدراسي. وفي مطلع هذا العام صدرت قرار مجلس الوزراء الموقر بأن يتم تقديم منح دراسية لخمسين في المائة من طلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي في المملكة(تقرير وزارة التعليم العالي ١٤٣١ هـ).

وكانت الوزارة قد أصدرت في عام ١٤٢٣ هـ القواعد التنفيذية والإجراءات الإدارية والفنية لللائحة الكليات الأهلية التي أتاحت للشركات التضامنية وذات المسؤولية المحدودة فتح كليات جامعية أهلية

لمرحلة البكالوريوس وفي ضوء هذه اللائحة فقد منحت وزارة التعليم العالي تراخيص لعدد من الكليات الأهلية هي في طور الإنشاء. كما صدر في عام ١٤٢٣ هـ قرار مقام مجلس الوزراء الذي يمنح الكليات الجامعية الأهلية الحصول على قرض من وزارة المالية أسوة بما يمنح للمستشفيات والمستوصفان الأهلية بما يعادل نصف تكاليف إنشاء الكلية، وبما لا يزيد عن ٥٠ مليون ريال. كما يمنح القرار المستثمرين تسهيلات للحصول على أرض، ومساعدات لمن يقوم بإنشاء كليات أهلية جامعية في مناطق ذات جذب استثماري محدود. وفي ظل هذه التسهيلات سوف تشهد مساهمة القطاع الأهلي في التعليم العالي طفرة أسوة بمساهمة هذا القطاع في أوجه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

### العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم :

هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق على التعليم يمكن أجمالها وكما جاء لدى (مرسي ١٩٧٧) فيما يلي :

#### ١. عوامل داخلية : ترتبط ارتباط وثيقاً بالمؤسسات التعليمية ومنها :

- أ - مستوى أجور العاملين
- ب - التوزيع العمري لهيئات العاملين
- ت - مستوى التكنولوجيا التعليمية
- ث - نصاب المدرس من ساعات التدريس .
- ج - حجم الإهدار الذي يرجع في غالبية الحالات إلى عاملي الرسوب والتسرب .

#### ٢. عوامل خارجية: والتي لا دخل للمؤسسات التعليمية فيها وتشمل :

- أ - المستوى العام للدخل القومي .
- ب - مستوى نفقات المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار والخدمات .

ت - . المستوى التكنولوجي العام في المجتمع الذي يؤثر على المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي يؤثر على نفقات التعليم .

### **حجم الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية على التعليم :**

بلغ الإنفاق على تنمية الموارد البشرية حوالي ٥٠% من إجمالي الإنفاق على كل المرافق التنموية والخدمية الأخرى في السعودية، كتنمية الموارد الطبيعية والخدمات العامة والتي بينها الرعاية الصحية، وقد بلغت نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ/ حوالي ٣٧% من ميزانيتها العامة.

( الحامد، ١٤٢٣) أن العلاقة بين الاقتصاد والتربية علاقة تأثير وتأثر فالتقدم أو التخلف في أحدهما يؤثر لاحالة في الآخر لذا فإن المملكة تنفق على التعليم بسخاء انطلاقاً مما سبق وإيماناً منها بأن التعليم يعد أفضل استثمار . من المنظور الاقتصادي . هذا خلاف أثره في شتى جوانب الحياة بل وفي بناء المجتمع واستمراره ثقافته من أجل هذا كله تضاعفت مخصصات التعليم ، يكفي في هذا المجال أن نذكر أن ميزانية قطاع التعليم بلغت في العام الأول من الخطة الخمسية الأولى ١٣٩٠/١٣٩١ هـ نحو (٦٦٦) مليون ريال سعودي ، وبعد ذلك تطورا كبيرا وقتها ، وهذا في حين أن ميزانية قطاع التعليم بلغت في السنة الأولى من خطة التنمية السابعة ١٤٢٠، ١٤٢١ هـ نحو (٤٢,٠٠٠ مليون ريال) وفي السنة الثانية مباشرة بلغت ( ٥٣,٣٠٠ مليون ريال ) بمعنى أن مخصصات التعليم تضاعفت منذ العام الأول للخطة الأولى حتى العام الثاني في الخطة السابعة نحو ثمانية مرة وذلك خلال ثلاثة عقود .

وبمقارنة مخصصات التعليم على إجمالي الميزانية يتضح أن التعليم يستأثر وحده بنسبة ٢٦,٦% من إجمالي إعمادات الميزانية لعام ١٤٢١/٢٠ هـ إذا أضفنا إلى هذا وذاك أن معدل الاعتمادات المخصصة للتعليم يتزايد بمعدل يبلغ في المتوسط نحو ٨,٥% سنوياً خلال السنوات العشرة

الأخيرة ، وأن من ٨٥% إلى ٩٠% من إجمالي ميزانية التعليم يخصص للرواتب والبدلات وأن ما ينفق على الإنشاءات والمباني والصيانة لا يتعدى ٣% . ٤% و قد بلغ ما خصصته الدولة للتعليم في ميزانية العام المالي ٢٠١٠م تجاوز ٣٧% من الميزانية العامة للدولة .

وفي السنوات القليلة الماضية عقد من أجل ذلك أكثر من لجنة وندوة ومؤتمر علمي للنظر في البدائل التمويلية كما أنشأت وزارة التربية والتعليم إدارة عامة لاقتصاديات التعليم مهمتها الأولى البحث عن بدائل تمويلية لتنفيذ المشاريع التربوية الطموح وبدأت الوزارة فعلا بفتح قنوات اتصال جديدة مع القطاع الخاص الذي يعول عليه للمشاركة في مرحلة البناء التنموي للبلاد في المرحلة المقبلة وعموما يمكن القول عن المستقبل القريب سوف يشهد في مجال تمويل التعليم ما يلي:

١. تشجيع المشاركات والمبادرات الأهلية في تمويل التعليم وقبول التبرعات والمنح من الأهالي والمؤسسات .

٢. الارتقاء بالكافية الداخلية للنظم التعليمية عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب مما يساعد على خفض الإنفاق .

٣ . الاتجاه لجعل المدارس والجامعات مراكز للإنتاج وتدعيم برامج التعليم التعاوني التي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية بتأسيس مدارس أو معاهد أو كليات قطاعاتها .

٤. التفكير في صيغ وأساليب تعليمية فاعلة جديدة تحقق أهداف التعليم بكلفة أقل .

٥. تشجيع المحسنين وتحريك حماسهم لوقف جزء من أموالهم لصالح التعليم والوقف كان سندا للتعليم في عصر انتشاره وتطرده وارتقائه في الحضارة الإسلامية .

٦ . تشجيع التعليم الأهلي وإيجاد نوع جديد من المدارس يمكن تسميته بالتعليم شبه الحكومي يتبع وزارة التربية و التعليم في المنهج و جزء من الميزانية في مقابل تسديد الأمور لجزء من التكلفة وهذا النوع يهدف إلى استقطاب أبناء الوطن الذين فضلوا التعليم الأهلي على الحكومي لبعض الميزات ولإيجاد أكثر من واجهة للتعليم .

٧- إعادة صياغة الهيكل المالي للنظم التعليمية على نحو يضمن الفعلية من ناحية وحين التوزيع وقياس الأداء والمحاسبة على هذا الأساس .

### اتجاهات الإنفاق على التعليم العالي :

لقد أورد ( السهلاوي ،٢٠٠١) أن هناك ثلاثة اتجاهات لتمويل التعليم العالي :

- الاتجاه الأول : يرى هذا الاتجاه أن التعليم العالي مشروع استثماري ولا بد أن يكون له مردود اقتصادي ، كما ان وجود فائض في أعداد الخريجين الذين لا تحتاج إليهم خطط التنمية يمثل عبئاً على هذه الخطط للتكلفة الاقتصادية التي تقتضيها متطلبات إعدادهم ، وإذا كانت هذه الممارسات مقبولة في السابق فإن البعض يرى أنه من غير المحتمل أن تتمكن غالبية الدول العربية من رفع نسب الإنفاق لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وقد طالب البعض بترشيد الحوافز التي تقدمها الدولة للطلبة لان تقديمها في السابق كان مرتبطاً بالحاجة إلى اجتذاب الطلاب إلى التعليم العالي .

وفي الاتجاه نفيه طالب البعض بإلغاء المكافآت أو حصرها في الفئة المتميزة وذهب آخرون أبعد من ذلك عندما رأوا أن على الدولة أن تعلم الناس القراءة والكتابة لا أن تصل بهم إلى المراحل العليا من أجل المتعة والرفاهية الفكرية لأن الإنفاق يبذله المجتمع ولا بد أن يكون له عائد .

وكما جاء في ( جريدة عكاظ ١٩٩٨ ) ان هذه الدعوات قد طرحت في الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في دول الخليج العربي التي عقدت عام ١٩٨٥ وفي المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية الذي عقد عام ١٩٨٨ فإنها الآن تتكرر بشكل أكثر إلحاحاً .. ففي ندوة التعليم العالي ، رؤى مستقبلية المنعقدة في الرياض في فبراير ١٩٩٨ م برزت دعوات مشابهة طالبت بإعادة النظر في مجانية التعليم والحد من القبول واتصفت هذه الدعوات بجدية أكبر لصدورها من مسئولين كبار في المملكة العربية السعودية ، إذ أكد وزير الصحة السعودي على أهمية النظر في مجانية التعليم واقترح أن تعطي المكافأة لمن يستحقها اجتماعياً وعلمياً لتشجيع الطلاب على بذل المزيد كما تحدث وكيل الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً عن مجانية التعليم قائلاً إنه يجب الحد منها ليكون ذلك دافعاً للمتميزين وجاء ضمن توصيات احد البحوث التي قدمت على الندوة ذاتها توصية بأهمية إعادة تشكيل حضارة الجامعات السعودية . التي كانت تعتمد على ميزانية الدولة . لتعبئة الالتزام بالرؤية الجديدة وتطبيق مفاهيم السوق والأسس التجارية ( صوفي ١٩٨٨ ) ويربط هذا الاتجاه بين المجانية وتدني نوعية التعليم معتبراً أن إلغائها يؤدي إلى تحسين نوعية التعليم ، وذلك لأن المجانية حالت دون مشاركة الآباء في مسؤولية تعليم أبنائهم وبالتالي عدم اجتهاد هؤلاء الأبناء في التحصيل الدراسي ولتصحيح هذا الوضع يجب تحميلهم الأعباء المالية اللازمة ، كما أن تكلفة التعليم العالي تفوق بكثير تكلفة التعليم الابتدائي إذا كان هذا التعليم يعود بالنفع على الأفراد أكثر مما ينفع المجتمع ولهذا فإن على المنتفع أن يتحمل نفقات تعليمه .

## معارضة تمويل التعليم :

يطرح المعارضون للتمويل العام مجموعة من المبررات الداعمة للتمويل الخاص منها :

١. أن الإنسان يميل على ازدياد ما لا ينفع ثمنه وأن المجانية تحفز على الاستهلاك

العشوائي .

٢. إن التعليم العالي سيعود على الطالب وأسرته بمنافع خاصة كالدخل الأعلى

والمكانة الاجتماعية وعليهم أن يدفعوا قيمة هذه المنافع .

٣. إن المصادر الإضافية يمكن أن تساعد مؤسسات التعليم العالي على الحفاظ على

النوعية .

٤. إن المؤسسات الإنتاجية تستفيد من مخرجات التعليم العالي إذ يوفر عليها الكثير

من التدريب والتأهيل فلماذا لا تساهم هذه المؤسسات في نفقات التعليم ؟

أن الاتجاه الأول له جوانب أخرى تتصل ببطالة الخريجين والحاجة إلى ربط التعليم بسوق العمل

والوقوف في وجه سياسة الباب المفتوح في القبول إذ يرى هذا الاتجاه أن ما تخرجه مدارس

التعليم العام يفوق قدرة الجامعات على استيعابه وأن هناك تكديساً في تخصصات معينة وندرة في

تخصصات أخرى ، وأن مرد ذلك عائد إلى سياسات القبول الحالية التي أدت إلى بطالة

المتقنين لذلك أوصت إحدى الدراسات المقدمة إلى ندوة التعليم العالي رؤى مستقبلية ، بضرورة

توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل وأخذ حاجة السوق في

الاعتبار عند تحديد أعداد المقبولين في الكليات والأقسام لذا لابد من توجيه التخصصات

الجامعية نحو احتياجات سوق العمل باعتباره من ضرورات العملية التعليمية في الوقت الراهن .

وفي قضية الأسبوع حول التعليم العالي وسوق العمل التي أجرتها مجلة الإمامة السعودية بتاريخ ١٤١٨/١٠/٢٤ هـ التي تزامنت مع ندوة التعليم العالي رؤى مستقبلية المشار إليها سابقاً طالب احد المشاركين بإعادة النظر في دور الجامعات وأنها ليست مجرد مؤسسات تعليمية تقوم بضخ الخريجين وتكديسهم على عواتق المجتمع ، وأضاف مشارك آخر أن التعليم الجامعي ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لإعداد القوى العاملة عالية التأهيل والكفاءة لحياة العمل والإنتاج ولهذا فإن الرؤية بشأن توظيف الخريجين ومستقبل حياتهم ودورهم في المجتمع يجب أن تكون محور الاهتمام في التخطيط الجامعي وتطويره مما يتطلب رصدًا مستمرًا لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ومن الملاحظ هنا الربط بين حاجات المجتمع وسوق العمل وكأن ما يحتاجه سوق العمل هو بالضرورة ما يحتاجه المجتمع وفي هذا اختزال لأهداف التعليم الجامعي في الأعداد لسوق العمل .

وبين آخرون بعداً آخر لهذا الجانب بقولهم عن التوسع في القبول قاد إلى بطالة الخريجين وزيادة العرض على الطلب مما أدى إلى توالي الانتقادات والضغوط على واضعي السياسة الجامعية من أجل مراجعة المسار والحد من التوسع في قبول المزيد من الطلبة ، وأعتقد المنتقدون أن أحد المخارج من هذه الأزمة يمكن التوسع في التعليم الفني لتخفيف الضغوط على الجامعات .

أما PERKINS فإنه يرد على الداعين إلى سياسة الباب المفتوح في القبول الذين يرون أن الاختلاف في المواهب والقدرات يعود إلى اختلاف في الظروف الاجتماعية للطلاب أنهم نتيجة لاندفاعهم العاطفي لتحقيق العدالة الاجتماعية قد أخفوا الحقيقة العلمية القائلة إنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين اللاموااة الاجتماعية والاختلافات في المواهب الإنسانية .



٤. مما سبق يتضح أن لهذا الاتجاه أسسا يستند إليها وحججاً لها القدرة على الإقناع وإن كانت السمة الغالبة عليها هي استجابتها لظروف آتية فرضتها سيادة الفكر الرأسمالي وتفرد في العالم وسعيه لبسط شعار اقتصاديات السوق إلا أن هذه الهيمنة لا يمكنها أن تلغي فكر الآخر واتجاهاته حول قضية الإنفاق على التعليم العالي ويمكن القول أنه استجابة لهذا الاتجاه وللدعوات التي أصدرها أصحابه فقد أنشأت وزارة التعليم العالي حديثاً صندوقاً باسم صندوق التعليم العالي تودع فيه مكافآت الطلاب المقصرين في أدائهم الدراسي أو الطلاب الذين تجاوزوا المدة النظامية أو الذين لا يلتحقون بالجامعات خلال الفصل الصيفي ويتم استثمار إيرادات الصندوق في تمويل مرافق الجامعات

#### الاتجاه الثاني :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعليم بما فيه التعليم العالي حق لكل مواطن وأن المجانية تجسيد لهذا الحق وتحقيقاً للديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وأن إلغائها سيخلق تمايزاً طبقياً أساسه الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد مما يكرس الفوارق ويهدد أمن المجتمع ويمكننا التعرف على جوانب هذا الاتجاه من مواقف أنصار إزاء مسألة إلغاء المجانية وتخفيض الإنفاق والحد من القبول وربط التعليم العالي بسوق العمل والتوسع في فتح الجامعات الخاصة .

يصور أنصار هذا الاتجاه الدعوة إلى إلغاء المجانية على أنها تنطوي على أهداف أيديولوجية خفية الهدف منها قصر التعليم العالي على النخبة في المجتمع فالوظائف المتاحة قليلة وأعداد الخريجين أخذت في التزايد مما يعني أن هذه النخبة ستحتل بالتعليم والوظائف المرموقة اجتماعياً .

في حين ستحرم الكثرة غير القادرة مادياً من التعليم والعمل ويرى ( محمد ١٩٨٨ ) ان لدى بعض دعاة إلغاء المجانية أسباب طبقية وراء دعوتهم بترشيد مجانية أو إلغائها ، حيث أن إلغائها سيجعل من العامل المادي محوراً أساسياً للتمايز بين أبناء المجتمع مما يعزز التمايز الطبقي ويكرس الفوارق بين الطبقات

وتضيف ( جمال الدين ١٩٩٣ ) واصفة الدعوة إلى الترشيد وما يتبعها من إلغاء المجانية بأنها تحمل عدم وضوح في الرؤية لكثير من القضايا المجتمعية خاصة أن أبرز دعاةها يحتلون موقعا ذات تأثير في القرار السياسي .. وقد يخفي على هؤلاء أن التفوق الدراسي ليس نتاج عوامل ذاتية بحتة فالعوامل البيئية الأخرى مثل المسكن والتغذية والمواصلات المريحة والبيئة المنزلية والمستوى العلمي للوالدين تعد محددات أساسية للتفوق الدراسي وهذه العوامل ارتباط بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة يضاف إلى هذه البيئة المدرسية والتي تتفاوت كثيراً من مدرسة إلى أخرى ف بالمنطقة الواحدة .

وفي هذا السياق يجب التأكيد ان المؤثرات الخارجية كالاختلاف في موارد الأسرة الذي يؤثر بدوره في مستوى الإعداد الذي يتلقاه الطالب في مراحل التعليم العام . سوف تنعكس لاحقاً على فرص الالتحاق بالتعليم العالي .

وكذلك على طموحات الطالب وتوقعات المستقبلية إن الخبرات التعليمية السابقة للطالب من حيث الكم والكيف تتدخل في أهلية الطالب للقبول في التعليم العالي والاستمرار فيه ولهذا فإن الحديث عن تمويل التعليم العالي والأنفاق عليه لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في المجتمع ويصف ( السعود ، ١٩٩٤ ) في دراسة حديثة الأوضاع التربوية في العالم العربي إذ كشف عن أن هناك غياباً في العدالة التربوية

أسمائها قضية الغبن الخفي أو اللامساواة و التباين في الحقوق التربوية بين أبناء الأمة و يتبلور ذلك في الآتي :

١. التميز بين أبناء الريف وأبناء الحضر لصالح الحضر في كم الفرص التعليمية وكيفية .
٢. التمييز بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء إذ يصبح التعليم في النهاية تكريساً لامتيازات الأغنياء الاجتماعية والسياسية وتكريساً للأمر الواقع وفقاً على الحراك الاجتماعي .
- ٣- التمييز بين أبناء الأمة في الجودة التعليمية (مدارس متميزة غير مكتظة وأخرى سيئة ومكتظة بالطلبة) ثم المساواة بينهم في قياس نتائج التحصيل المدرسي من خلال الاختبارات التي تحدد مصيرهم التعليمي في المستقبل .

كما يتذرع دعاة إلغاء المجانية بأنها مسئولة عن بطالة المتعلمين وتدهور نوعية التعليم العالي وأن المستفيد من التعليم يجب أن يتحمل نفقاته خاصة أن نفقات التعليم العالي قد تجاوزت قدرة الدولة على تحملها .

وهنا يرد آخرون في تناولهم لهذه المسألة في مصر أن تزايد عدد الخريجين بقدر فاق حاجات التنمية لا يعني بالضرورة وجود خلل في النظام التعليمي بقدر ما يعني خلل في عملية التنمية نفسها .. تلك التنمية القائمة على الاستهلاك المفتقرة على قاعدة إنتاجية كما أن عدم قدرة خطط التنمية على فتح مجالات عمل تستوعب هذه الأعداد هو قصور في التفكير في المستقبل والتهيئة له .

وينظر البعض إلى البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية لأن النظام التعليمي لا يعمل بمعزل عن الأنظمة الأخرى وقد انعكست هذه المشكلة على السياسة التعليمية التي فشلت في المواءمة بين أعداد الخريجين ونوعياتهم وفرص العمل المتاحة وافترض وجود زيادة في أعداد الخريجين وبطالة بين المتعلمين وتدني في المستوى التعليمي فإن

التساؤلات التي طرحها ( محمد ، ١٩٨٨ ) مناسبة أن تطرح هنا وهي هل يتحمل النظام التعليمي مسؤولية هذه المشكلات هل المجانية هي التي تضع خطة التنمية أو ترسم السياسة التعليمية ؟

- أما لغة الأرقام فإنها تدعم هذا الاتجاه إذ بينت أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة مازالت منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية والخليجية فقد أوضحت إحصاءات مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية المنشورة عام ١٩٩٥ أن المملكة تحتل المرتبة ١١ بين الدول العربية إذ يبلغ عدد المتحققين بالتعليم العالي من كل مئة ألف من السكان ١٠٣٥ فرداً ، يذكر ان عدد المتحققين بالتعليم العالي في عام ٢٠١٠ م يتجاوز ٩٠٠ ألف طالب و طالبة في جميع مستويات التعليم العالي . كما يتجاوز عدد المتحققين بالتعليم العام في المملكة عام ٢٠١٠ م خمسة مليون طالب و طالبة .

في حين جاءت لبنان في رأس القائمة بـ ٣٠٧١ فرداً وعند مقارنة المملكة بدول مجلس التعاون فإنها تأتي في المرتبة الرابعة بعد قطر ١٥٥٩ فرداً والبحرين ١٣٦٥ فرداً والكويت ١١٣٥ فرداً أما على المستوى العالمي فإن كندا تحتل المرتبة الأولى بـ ٦٩٠٣ فرداً تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٥٤٨٦ فرداً .

. كما أن التنمية الشاملة تستلزم أضعاف الأعداد التي تخرجها الجامعات الحالية ولهذا لا بد من وجوب الاستثمار في البشر وألا يكون لضغوط الميزانية العامة دور في أضعاف هذا الاستثمار وخاصة إذا أدركنا أن على نصيب للتعليم العالي من الدخل القومي في الدول العربية لا يتجاوز ٢% في بعض الدول " رحمة ١٩٩٤ م.

أما في المملكة فإن الميزانية المخصصة للتعليم العالي بلغت ١,٢% من جملة الناتج المحلي خلال الفترة من ١٤١١/١٠ هـ . ١٤١٥//١٤ هـ كما أن نسبة الميزانية المخصصة للتعليم صفحة ٢٠ من ٣٤

العالي على جملة الإنفاق الحكومي قد بلغت ٢,٩% في عام ١٤١٤/١٣ وارتفعت إلى ٣,٢% في عام ١٤١٥/١٤. فيما ارتفع إلى قرابة ١٠% عام ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠ م .

و يقول (داود ١٩٩٣) علينا النظر إلى التربية على أنها عملية استثمارية لها مردود وعائد يفوق في أحوال كثيرة العائد من الصناعات التحويلية والثقيلة ولهذا فإن عملية تمويل التعليم لا تعد مكلفة لميزانية الدولة لأن التمويل هو استثمار اقتصادي واجتماعي سيعود بفوائد جمة على الوطن . ويؤكد ( نوفل ١٩٩٢ ) أن التعليم العالي لا يجب أن يكون تعليمًا للقلة وعليه أن يشبع الطالب الاجتماعي المتزايد ويحقق ديمقراطية التعليم .

أما بالنسبة لتدهور التعليم وعلاقته بال مجانية وعدم قدرة الدولة على الإنفاق على التعليم فإن أنصار هذا الاتجاه يرون أنه على العكس من ذلك فإن الإنفاق كان ذلك على حساب نوعية التعليم لأن الإنفاق الخاص يسعى إلى زيادة الربح ولو كان ذلك على حساب النوعية وأن المجانية ليست سبب التدهور وإنما خفض الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى ذلك وهذا ما بينه (TIKA، ١٩٩٣) بقوله عن نوعية التعليم يمكن أن يهددها الخطر إذا أعطى دور أكبر للمؤسسات غير الحكومية في تمويل التعليم إذ أن النوعية سيضحي بها في حالة الضغوط المالية ولهذا فإن أي تمويل غير حكومي تجاري يجب أن يربط بنوع تقوم الفعالية .

كما أن ( محمد ١٩٨٨ ) يرى أن علاج القصور في الميزانية لا يتحقق بفرض المصروفات على التعليم أو إلغاء المجانية وإنما بتخليص الميزانية من النفقات غير الضرورية واللجوء إلى الحاسبة الإدارية وأن هناك حاجة إلى توفير المزيد من الموارد للتعليم العالي مع استمرار ترشيد إنفاقها وتوجيه بعض الموارد إلى التعليم بدل الإنفاق على قطاعات أخرى أقل

أهمية .. ويستمر موضحاً أن قصور الموارد ليس العامل الرئيسي في تخلف التعليم العالي ولا يمكن الادعاء بعدم وجود حاجة إلى الترشيد لأن هناك هدار في استخدام الموارد .  
وبين (رحمة ١٩٩٤) أن الهدر يشمل المبالغة في توفير الموارد البشرية والمادية وكذلك التقدير فيها .

### **مؤشرات سوء استخدام الموارد المادية و البشرية في التعليم :**

١. عمومية الأهداف .
٢. المبالغة في توسيع الهياكل الإدارية وفي عدد الموظفين وتختلف تقنيات الإدارة والإبقاء على الأساليب التقليدية .
٣. الازدواجية في الأقسام والتخصصات والاستمرار في تدريس تخصصات لم تعد الحاجة إليها قائمة .
٤. زيادة الوقت الذي يستغرقه انجاز البحث ( رسالة الماجستير أو الدكتوراه ) أو اتجاه البحوث إلى دراسة مشكلات بعيدة عن الاحتياجات الحقيقة للمجتمع ومشكلاته .
٥. الهدر في الأبنية والمخابر والمعامل والمراكز الصحية والمزارع والمكتبات سواء بتوفيرها بكميات تزيد عن الحاجة الفعلية أو توفيرها بكميات تقل عن الحاجة وكذلك سوء استخدامها .

٦. المبالغة في الصرف على الأمور غير جوهرية والتقتير في الإنفاق على الأمور الأساسية . ولهذا يرى هذا الاتجاه أنه من الأولى بدل الدعوة إلى إلغاء مجانية التعليم البحث في الأسباب التي أدت بجامعاتنا إلى مواجهة أزمت حادة بالرغم من قصور عمرها حتى وصفت بأنها شاخت زمن الميلاد تلك الأسباب التي أشار

غليها ( التميمي ١٩٨٥ ) قبل ثلاثة عشر عاما والتي لا تزال قائمة حتى اللحظة عندما أوضح أن الجامعات الخليجية تشكو من أزمة حقيقة وأن لهذه الأزمة أسباب أدت بالتعليم الجامعي إلى ما هو عليه وهذا في نظره لا يعني أن التعليم الجامعي في منطقة الخليج كان جيدا وتردت أوضاعه ولكنه منذ ولادته يحمل أمراضاً شلت قدرته على تأدية دوره في تنمية الموارد البشرية تنمية حقيقة .

ولأنصار الاتجاه الثاني رأي في مسالة القبول على أساس الدارة والأهلية وربط التعليم باحتياجات سوق العمل وتوجيه الطلاب إلى المسارات المهنية أن المنادين بديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية يرون في التركيز على مسالة الجدارة محاولة لتكريس التفاوت وإعادة إنتاجه وأن القضاء على التفاوت ومظاهر عدم المساواة يمكن في تمكين أكبر عدد من قطاعات المجتمع من الالتحاق بالتعليم العالي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية كما أن المنادين بالاعتماد على الاختبارات والدرجات في القبول يتناسون إمكانية انحياز تلك الاختبارات طبقاً وثقافياً لوضعها .

أما فيما يتعلق بربط التعليم العالي بحاجات سوق العمل وتوجيه الطلاب على التخصصات التي يتطلبها العمل فإن أصحاب هذا الاتجاه يتساءلون فيا إذا كان هذا التوجيه والانتقاء سوف يسري على جميع الطلاب من دون تمييز فسياسية الانتقاء يمكن أن تطبق بالإكراه ومن المتوقع أن ينتهي الحال بأبناء الذين لاحظ لهم من القوة الاقتصادية والاجتماعية إلى الأعمال الحرفية والمهنية وفي هذا الصدد ينبه ( زكريا ١٩٨٩ ) إلى ضرورة التفريق بين تشجيع التعليم الفني والمهني وبين إجبار أبناء الفقراء على هذا النوع من التعليم إذ من المتوقع أن يلجأ أبناء القادرين إلى كل الوسائل لتجنب هذا النوع من التعليم خاصة في الدول النامية التي تسود مجتمعاتها المحاباة والوساطة وازدراء العمل اليدوي ومن جانب آخر ترى ( جنال الدين ١٩٩٤ ) أن

صفحة ٢٣ من ٣٤

الاهتمام بإعداد وتخرج الفنيين بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل لا يمكن القبول به كهدف وحيد للتعليم الجامعي وذلك لصعوبة تطبيق هذا الهدف نتيجة للتغير السريع في طبيعة المهن وسرعة تقادم الكفاءات والمهارات .

ومن ناحية موقف أنصار هذا الاتجاه من الجامعة الخاصة والتمويل الخاص للتعليم العالي فإنه يتجسد في أن الاهتمام بإعداد وتخرج الفنيين بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل لا يمكن القبول به كهدف وحيد للتعليم الجامعي وذلك لصعوبة تطبيق هذا الهدف نتيجة للتغير السريع في طبيعة المهن وسرعة تقادم الكفاءات والمهارات .

ومن ناحية موقف أنصار هذا الاتجاه من الجامعة الخاصة والتمويل الخاص للتعليم العالي فإنه يتجسد في أن توفير التعليم لأبناء المجتمع بصورة متكافئة يعد أحد أهم الملامح الأساسية المميزة للديمقراطية وأن المقصود بالتعليم هنا ليس الحصول على شهادة تؤهل صاحبها للعمل ولكنه ضرورة حياة للإنسان وضرورة بقاء وأمن المجتمع ولهذا يجب أن لا يترك التعليم خارج سيطرة الدولة بل يجب دمجها ضمن الأهداف العليا للدولة فكما لا تترك شؤون الدفاع للهواة والباحثين عن الربح فكذلك ينبغي النظر إلى التعليم باعتباره مسؤولية وطنية لا يجب تركها للقطاع الخاص .

كما يصور أنصار هذا الاتجاه الدعوة إلى الجامعات الخاصة واعتبار التعليم مشروعاً استثماراً اقتصادياً على أنها دعوة لرسملة كل شيء ومن ضمنه النظام التعليمي لأن هناك ارتباط لا يخفي بين الجامعة الخاصة وأيديولوجية الاقتصاد الحر الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة في تعليم جميع المواطنين شيئاً فشيئاً تتجه الدولة إلى رفع يدها عن التعليم وتحويل كل ما هو عام على القطاع الخاص استجابة لقوانين اقتصاد السوق ( هلال ١٩٩٣ ) ولهذا فقد حذر ( رضا ١٩٨٤ ) من أن ترك أهداف التعليم لتتخذ من قبل القطاع الخاص سيؤدي إلى التضحية

صفحة ٢٤ من ٣٤



بأهداف المجتمع كما يعد تأكيداً مسرفاً للمضمون الاقتصادي للتنمية وتجاهلاً لجوانبها الاجتماعية والثقافية والمعرفية .

ويضيف ( عبد الحميد ١٩٨٩ ) ان خفض الإنفاق العام والاعتماد على التمويل الخاص والنظر إلى التعليم الجامعي باعتباره مسألة يحلها الإحسان والتبرعات يعد منافياً لأبسط قواعد التخطيط المستقبلي للتعليم أن النظام الجامعي الذي يتعهد القطاع الخاص قديميل إلى الخضوع لقوى السوق أكثر من ميله إلى مصلحة المجتمع إلا إذا اعتبرنا أن قوى السوق ومصلحة المجتمع هما سيء واحد كما ان الحصول على التمويل الخارجي يصاحبه تدخلات ممن له صلة بالتمويل وهذا سيقود إلى التدخل الخارجي في شئون الجامعة من أناس لا يستطيعون فهم البيئة الجامعية ورأى بعض الباحثين أن دعم التعليم العالي من قوى السوق له محاذيره إذ سيقود ذلك النمو غير المتوازن في التخصصات والمواضيع العلمية ( مجالات البحث ) لأن المجالات التي تحظى بقيمة سوقية أكبر ستنمو أسرع في حين يتم تجميد أو استبعاد أو إلغاء مجالات أخرى لا تحظى بنفس القدر من القيمة .

وهكذا يتأكد لنا أن لأنصار هذا الاتجاه حججاً ومبررات لا تقل إقناعاً عن حجج ومبررات الاتجاه الأول إذ انطلقوا منطلقاً اجتماعياً قائماً على فهم أكثر عمقاً لوظيفة التربية في تحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع وبالرغم من هذا فغن الوضع الاقتصادي الراهن يفرض على أصحاب هذا الاتجاه المبادرة إلى طرح حلول عملية للتعامل مع هذا الوضع .

### الاتجاه الثالث :

نظرا إلى أن لكل من التمويل العام والتمويل الخاص محاذيره و مساوئه ولتلافي الجدل القائم بين أنصار الاتجاهين السابقين يبرز اتجاه ثالث ينحو منحاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين ينادي بالتمويل المختلط .

ويرى هذا الاتجاه ضرورة مساهمة القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد على الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص والرسوم الدراسية ويؤكد هذا الاتجاه على حق المواطن في التعليم شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجيات المجتمع من خلال ربط التعليم باحتياجات التنمية والأخذ مبدأ الدارة والأهلية وسوف نتناول في الجزء التالي بعض آراء المنادين بهذا الاتجاه.

يتضح هذا الاتجاه فيما ذهب إليه ( البدر والسيف ١٩٨٧ ) من أن التعليم الجامعي كلفة اجتماعية واقتصادية ولا بد من وجود عائد منه في المدى القصير والمدى الطويل ففي المدى القصير لا بد من أن تساهم مخرجات التعليم في خطط التنمية مساهمة إيجابية وعلى المدى الطويل يجب أن يسعى التعليم إلى خلق المواطن الصالح ويضيف أن هناك ما يشبه الإمبراطوريات الأكاديمية التي يجب تحجيمها وفق احتياجات التنمية خاصة في الظروف الراهنة كما لا يجب إغفال حق الفرد في التعليم الجامعي وحقه في تنمية معارفه إذا كان قادر على مواصلة مسيرة المعرفة وراغباً فيها من خلال بدائل أخرى وعلى أن لا تكون الدولة ملزمة بإيجاد الوظائف للخريجين .

ويرى ( الألوسي ١٩٨٧ ) ضرورة ضمان مبدأ شعبية التعليم الجامعي وإعداد خريجين مؤهلين علمياً وفنياً لسد احتياجات خطط التنمية وأن نسب القيد في التعليم العالي على

المقيدين في التعليم الثانوي لا تزال قليلة مما يعني أن هناك حاجة على التوسع فيه لاستيعابه أكبر عدد ممكن من خريجي الثانوية العامة وسد احتياجات خطط التنمية شريطة أن يكون التوسع نوعياً .

أما البعض فيبرز جانباً آخر في هذا الاتجاه بقوله إن مجانية التعليم مطلب لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية للفئات المحتاجة إلا أن فرض رسوم تعليمية منخفضة سوف تشعر الفرد بأهمية ما يقدم له ويمكن لهذه الرسوم أن تستخدم لدعم موارد الجامعة وتوسيع الاستثمارات التعليمية في حين يوصي ( كامل ١٩٨٨ ) بأن يقتصر تقديم المكافآت على المتفوقين والقادرين علمياً وذهنياً وذوي الكفاءة والذين ينهون دراستهم في المدة المقررة ومساعدة الطلبة غير القادرين مادياً من خلال نظام الضمان الاجتماعي .

وفيما يتعلق بالقبول فأن ( نوفل ١٩٩٠ ) يبرز لنا أن أحد جوانب هذا الاتجاه موضحاً أن أصحاب هذا الاتجاه يحاولون أن يحلوا الأشكال القائم بين الاتجاهين السابقين من خلال المطالبة بتمكين المتفوقين من أبناء غير القادرين من الالتحاق بالتعليم العالي وأن ليحرموا بسبب الضعاف دراسياً من أبناء الفئات المقتدرة وربما لهذا السبب طالب ( عمار ١٩٩٤ ) أن تتكافأ فرص الالتحاق بالجامعة على أساس القدرات العقلية والاستعدادات الخاصة وأن لا يكون الاختيار على أساس القدرة المالية أو النفوذ الاجتماعي وهنا يطرح ( أبو شقرا ١٩٩١ ) إننا يجب أن نختار بين تقييد فرص الالتحاق بالتعليم العالي أو فتح أبوابه دون رقابة ولكن أن نوجه الطلاب حسب قدراتهم الذهنية نحو تخصصات تناسبهم وتكون نافعة للمجتمع وبالنسبة للإتفاق على التعليم يرى البعض أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالي يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات وعمليات تخطيطية مركزية ثم يتساءل فيما إذا كان لدى الدولة الاستعداد للتنازل عن سلطتها لصالح سوق الطلب

صفحة ٢٧ من ٣٤

على التعليم والصراع على المكانة والشهرة بين جامعات تنافس بعضها لذلك يقترح التخلي عن مبدأ التمويل الكامل لصالح عملية تفاوضية مستمرة بين الجامعات والدولة حول الميزانية قائمة على تحقيق أهداف محددة ومتابعة النتائج .

### الإنفاق المختلط :

رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق المختلط تكمن في الآتي :

١- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثمارا اجتماعيا يتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة له ومن الأمور العامة .

٢- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة .

٣- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة .

وينظر البعض للقضية من زاوية أخرى إذ يرى أن التعليم العالي سلعة أو خدمة شبيهة بالسلعة العامة فهي لاتصل في عموميتها إلى مستوى الخدمات العامة كالدفاع والماء والبيئة النظيفة والهواء النقي الذي يستفيد منها جميع المواطنين بمستوى متكافئ وفي الوقت نفيه فإن التعليم العالي ليس سلعة أو خدمة خاصة كالطعام والملبس التي تعود منفعتها على مستهلكها فقط وفي هذه الحالة فإن الأفراد راغبون في دفع قيمتها لأن لها فوائد خاصة ولكن العائد ليقصر على أولئك الأفراد فقط إذا من غي رالممكن استبعاد الأقل تعليما من الاستفادة من المخرجات العديدة التي تتولد عن التعليم العالي فالمجتمع بكامله يستفيد من الاستثمار التربوية وبناء على هذا فإن الإنفاق المختلط هو الواجب إتباعه فالدولة والطالب وأولياء الأمور والمستفيدين من القوى المتعلمة عليهم تحمل نفقات التعليم العالي .

ويؤكد (WOODHALL ١٩٩١) ان جميع دول العالم بدون استثناء تواجه مشكلة تمويل التعليم العالي وتحاول إيجاد حل لهذه المشكلة وبصرف النظر عن نوع النظام والمجتمع فإن تكاليف التعليم العالي يجب المشاركة في تحملها من قبل الآباء والطلبة والمؤسسات الخاصة مع الأخذ في الاعتبار تكافؤ الفرص والاستخدام الأمثل للموارد العامة والعدل في توزيع النفقات والعوائد .

وفي الحين الذي يتفق فيه أنصار هذا الاتجاه على ضرورة الإنفاق المختلط فقد أقروا بوجود صعوبة في تحديد حجم مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم العالي فنرى أن البعض يؤكد على أن يكون هناك إنفاق مختلط يساهم فيه كل فريق بقدر فائدته أو بقدر المنافع التي يجنيها إلا أن تحديد حجم المنفعة يعد أمرا في غاية الصعوبة ، كما يجب أن تكون مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص متناسبة مع المنافع فأن تحديد نسبة مساهمة هذين القطاعين في تمويل التعليم الجامعي بهذا نكون قد قمنا برصد أهم الاتجاهات السائدة حول الإنفاق على التعليم العالي وتمويله والأسس التي استندت إليها ، وبتأمل في حجج كل اتجاه ومبرراته يتضح مدى تعدد الرؤى من قضية الإنفاق عن التعليم العالي وتباينها مما يؤكد ضرورة استحضارها جميعاً عن السياسات التعليمية واتخاذ القرارات التمويلية .

### **تصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة**

اعد (عامر ٢٠٠٦) تصورا مقترحا لتمويل التعليم مشيرا إلى تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول حيث يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدود من ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحصول الملائم في ظل الظروف

الحالية ومما لا شك فيه أن التعليم يحتاج إلى تمويل جيد إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة والمنهج وأعضاء هيئة التدريس والمباني والتجهيزات التعليمية المختلفة وأن هذه الجودة العالية في مدخلات العدالة التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها علي التمويل الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية وأن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي أي لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة (المجادي ، ٢٠٠١ ، ص ٦٧ )

كما أن تنوع مصادر التعليم الجامعي أمر أكده البيان العالمي عن التعليم العالمي في القرن الحادي والعشرين أشار إلي أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعي .

#### (أ) أهداف التصور المقترح للتعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة

يهدف التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات الحديثة إلى:

- ١ إيجاد أكثر من مصدر لتمول التعليم العالي
- ٢ توفير التمويل اللازم للإنفاق علي التعليم العالي
- ٣ اشتراك الحكومات في تمويل التعليم العالي
- ٤ اشتراك الأفراد في تمويل التعليم العالي
- ٥ اشتراك الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم

#### (ب) مبررات التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة

من أهم مبررات التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة ما

يلي :-

- ١ - إن تمويل التعليم العالي يعد من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل
- ٢ - الاعتماد علي التمويل المختلط مع التأكيد علي سلامة الجدارة والأهلية
- ٣ - التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها
- ٤ - أن التعليم العالي استثمار اجتماعي مما يتطلب توفير الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة
- ٥ - التوصل إلي موارد جديدة لتمويل التعليم العالي
- ٦ - زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي
- ٧ - تنوع مصادر تمويل التعليم العالي
- ٨ - دعم فئات المجتمع لتمويل التعليم العالي
- ٩ - أن التعليم مسئولية اجتماعية ويجب ألا يكون مسئولية الدولة
- ١٠ - أن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي

(ج) عناصر التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات

#### المعاصرة

بالإضافة إلي التمويل الحكومي للتعليم العالي يجب أن يكون هناك أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي

تتمثل في الآتي :

١ - الضرائب العامة

٢ - القروض الطلابية

٣ - التبرعات الأهلية

٤ - المنح الدراسية

- ٥ -الجهود الذاتية من قبل الأفراد
- ٦ -الرسوم أو المصروفات الدراسية
- ٧ -مساهمة الهيئات ورجال الأعمال علي التبرع
- ٨ -مساهمة الأفراد في تمويل التعليم
- ٩ -تبرع الشركات والمصانع في تمويل التعليم العالي
- ١٠ - الإعانات والقروض التي تقدمها بعض الدول
- ١١ - المعونات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات لتمويل التعليم العالي
- ١٢ - تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة
- ١٣ - ضرائب علي الرواتب .
- ١٤ - ترشيد الإنفاق



## المراجع :

- ١ . السهلاوي عبدالله عبدالعزيز ٢٠٠١ م الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب ، المجلة العربية العدد ٥٦ جامعة الكويت .
- ٢ . جريدة عكاظ ، كيف نواجه استيعاب ٣٠٠ ألف طالب في الجامعات ، العدد ١١٥١١ ، ٢٦ فبراير ١٩٩٨ م.
- ٣ . الحامد وآخرون . ١٤٢٣ هـ التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل . مكتبة الرشد . الرياض ط ١ ..
- ٤ . فلية ، فاروق عبده ٢٠٠٣ ، اقتصاديات التعليم دار المسيرة . عمان الأردن .
- ٦ . المسيلم ، محمد يوسف (٢٠٠٢ م) اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري ، ٢٠٠٢ ، ص ٨١ .
- ٧ . حامر ، طارق عبدالرؤف محمد (٢٠٠٦ م) ، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة ( الدول المتقدمة) ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية ، يومي ٢١ و ٢٢ نوفمبر .
- ٨ . عبد الدائم ، عبد الله (١٩٧٩ م) ، الإنفاق والتمويل في خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية ، السنة السادسة ، ع ٥ ، بيروت ، ص ١٥ .
- ٩ - حميد، أحمد عثمان (١٩٨٣ م) ، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ٢٧ .

- ١٠ - مرسى وزميله ، ١٩٧٧ . تخطيط التعليم واقتصادياته . دار النهضة العربية . القاهرة الأردن . ط١ .
- ١١ - محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة ، الإسكندرية ، كلية التجارة .
- ١٢ - الرشدان . عبدالله زاهي ، ٢٠٠١ في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر الأردن . ط١ .
- ١٣ - المجادي ، فتوح ( ٢٠٠١ م ) اقتصاديات التعليم وتمويله في الكويت ودول الخليج العربي ، الكويت ، وزارة التربية ، إدارة البحوث التربوية ، ص ٦٧ .
- ١٤ - <http://www.alwatan.com.sa>
- ١٥ - عدد من المواقع على الشبكة العنكبوتية منها .